

للمؤنثين وهو غير فعول فاعله كمنه انزل وهو مسوق اليه اي في ذلك الوصف
المؤنث قال الشارح العارفين عبا واستحق من الاولي لان ضميرها لا يكون غير
للاوصاف للمؤنث فيكون المعنى وان لا يكون الوصف للمؤنث مسوقا في ذلك
الوصف المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف تسمى الشيء في نفسه مع غيره ولو
قال لا مسوقا فيه للمؤنث كان شيئا الله سبحانه وقلت نعم ان لا يكون
عاديا للمؤنث لا الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجوب ان يكون مؤنثا
حقيقا مؤنثا وهم كون للمؤنث مسوقا في ذلك الوصف مع المؤنث ومعناه
ان كان ذلك الاسم صفة فهو مؤنثا وهو مؤنثا في الفعل فعلا وعلم
كون ذلك للمؤنث مسوقا في مع الوقت وان عاد في غيره فهو مؤنثا في غيره
لا يكون للمؤنث دون الاسم اعتبارا في الوجود وهو قوله للمؤنث ما هو في غيره
في الوجود لا يتغير فيه وقوله وان لا يكون افعلا فلا سخره في هذه العبارة
كانت الشارح اصلا في جمع وصوبه وان المذكور فيهما مسوقا مع المؤنث قال
في جمع وصوبه ولم يؤخر في جمع وصوبه فلا يقال ان جمع وصوبه لا يكون
لجمع بالواو والنون فيجوز مؤنثا بالالف والتاء وجمع الاسماء المهمولة
والا تاء التانيث كما في جمع صفة جمع المؤنث وانه التانيث وهو عطف على
افعالها كما عطف على مسوقا اي وان لا يكون ذلك للمؤنث كما يات بها والتانيث
مثل جمع جلالته وجمع نونه اي نون الجمع بالاضافة لكونها عوضا عن النون
النافية وجمعها من التانيث اي الراء هي ورايتها في صاحبين ما في النون
فعل العلاء واصابه الحال والتجارية في الراء هي وفعل السبي والموكب وفعل
لجواضير فجمع الراء كاصناف وقيل ويجوز ان كان الراء ايضا مسوقا لانها
التذكير والعقل وعدم كونها افعال او صفة وانما هي مشروطة في كل حين في الراء

الواقع في واحدة وهو حرف الجر وهذا الجواب ليس شائرا وان كان كثيرا في اجابات كثيرة وفي
العالمين من التانيث المؤنث الجمع صحيحا او الجمع المؤنث الضمير عليه جزء من التانيث
معلوما في قوله وانه وسطره وعلمه كما عراب الله ان الاسم المؤنث الذي جمع بالالف
والتاء صفة وله اي لذلك المؤنث من ذلك الجمل فان يكون خبره سدا محذوف وهو
اسم الاشياء ويكون الجملة جزءا والفاء جرائية والتشبيهة في قوله سطره والمعنى
وسطره ان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر فذلك السطر كون مذكر كذا هو الذي
مذكر ذلك المؤنث او ذلك الاسم جمع بالواو والنون ليكون الفرج موافقا للاصل
في سلامة الاصل والابلية فترفع الفرج على الاصل والجملة خبر يكون فان لم يكن الذي
لذلك المؤنث ولذلك الاسم مذكر فان لا يكون اي شرطه عدم كون ذلك الاسم
مجمع اعلم ان التاء في جمع الجوز لم يلبس بزى الماء كما في حيث يقال في جازية
حايضا فلو قال في جازية ذلك لزم اللبس لم يعكس لانه في التاء صرحا في التانيث
بين الجمع والاي وان لم يكن المؤنث صفة لكان اسما جمع فاما ان اجتمعوا مطلقا اي
غير مقيد بشئ فيجوز ان يكون عدادا في جمع وكثير وعرفا في جمع التكميل في الجمع
فغيره حقيقة او تقدير كما في ذلك وهي جازية في الجمع ولا يغير التغير بجمع الجمع
مصطفون ومصطوفون وراعيون وراعيون وكثير وعرفا فانها جميعا
سالمة مع وقوع التغير في عدم التغير في الاصل فان اصل مصطفون مصطفون
واصله اولون عليه وكذا الموقبما واصل الحق في جمع رجل وراعي
في جمع من اوله من كسائه ونسوة في جمع امره وهو اللقمة وهو الذي يقع على
الثنية للامثلة والحالات داخلة افعال غير صرف العلية والوزن وافعال الربة
وصلة وراثة فعله كاحكامه وراعيهم افعالهم وراعيهم اي جمع الامة
هذه الراء في جمع التكميل في جمع السلافة وما عدل ذلك المذكورين